

زين حسنى زين العابدين
باحث دكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

أسس المعاملة الضريبية لأرباح شركات الأصول الافتراضية دراسة مقارنة وفقاً للتشريع المصري والإماراتي والمقارن

■ **المراسلة:** زين حسنى زين العابدين، باحث دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر

■ **معرف الوثيقة الرقمي (DOI):** <https://doi.org/10.54873/jolets.v3i2.133>

■ **البريد الإلكتروني:** zainhosny37@gmail.com

■ **نسق توثيق البحث:**

زين حسنى زين العابدين، أسس المعاملة الضريبية لأرباح شركات الأصول الافتراضية – دراسة مقارنة وفقاً للتشريع المصري والإماراتي والمقارن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحويل الرقمي «الفرص والتحديات»، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من ١٧-١٨ يونيو ٢٠٢٣، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٣، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٣، صفحات ٥٢٥-٥٧٠

أسس المعاملة الضريبية لأرباح شركات الأصول الافتراضية

دراسة مقارنة وفقاً للتشريع المصري والإماراتي والمقارن

أ. زين حسنى زين العابدين

الملخص:

لعبت التكنولوجيا الدور الرئيسي في نمو حجم الاقتصاد الرقمي، بفضل التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين التي تعد بمثابة البنية الأساسية للمعاملات المالية الرقمية، والتي أدت بدورها لتطور نماذج الأعمال بشكل غير مسبوق، وتمخض عن هذا التطور نشأة الأصول الافتراضية التي تشكل قطاعاً هاماً ورئيسياً في العديد من البلدان.

وتعتبر العلاقة بين التطور التكنولوجي وممارسة الأعمال علاقة طردية؛ حيث إنه كلما حدث تطور تكنولوجي صاحبه تطور في نماذج وأشكال الأنشطة الاقتصادية خاصة المالية، وتعكس تلك التطورات المشكلات التي تصاحب ظهورها فمثلاً نجد البنوك المركزية وبموجب التشريعات الوطنية في كافة بلدان العالم هي السلطة الوطنية المخولة إصدار النقود، ومع ظهور العملات الافتراضية أصبح البحث حول شرعية الجهة المصدرة لهذه العملات - التي ظهرت وباتت تشكل قطاعاً عريضاً من التعاملات عبر المنصات الرقمية وبورصات وأسواق خاصة بها - بمثابة إشكالية كبيرة لكونه اختصاصاً أصيلاً للبنوك المركزية .

وأصبح التعامل مع هذا القطاع أمراً لا مناص منه، فالحديث عن وضع أطر قانونية لتنظيم قطاع الأصول الافتراضية تم تجاوزه إلى حد التفكير في المكاسب الاقتصادية التي تنتج عن وضع أطر تنظيمية ورقابية له، ومن ضمنها المعاملة الضريبية لأرباح هذا القطاع، حيث يقدر حجم أسواق الأصول الافتراضية بمليارات الدولارات، وبالتالي فإن فرض ضرائب على هذا القطاع سيحقق منافع اقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم.

الكلمات الرئيسية: الأصول الافتراضية - مقدمي خدمات الأصول الافتراضية - الرموز غير القابلة للاستبدال - العملات الرقمية - مجموعة العمل المالي «فاتف».

Tax Transaction Bases for Virtual Asset Company Profits **A Comparative Study according to the Egyptian and UAE Comparative** **Legislation**

Mr. Zain Hosny Zain El Abedin

PhD Candidate, Faculty of Law, Cairo University

Abstract

Technology played a key role in growing the size of the digital economy, thanks to modern technologies, such as block chain which serves as the infrastructure for digital financial transaction, which in turn has led to the unprecedented development of business models. This development has resulted in the birth of virtual assets which constitute an important and major sector in many countries.

The relationship between technological development and business practice is regarded as an expulsive one; as technological developments evolve in economic and financial models and forms of activity. These developments reflect the problems that accompany their emergence, such as the emergence of virtual currencies, which poses a problem of legitimacy under the central banks' authority under national laws to issue money.

Dealing with this sector is inevitable, talking about setting up legal frameworks to regulate the virtual asset sector has been overthought economic gains resulting from the regulation of this sector, including tax treatment of the sector's profits, virtual asset markets estimated to billions of dollars, consequently taxation would bring economic benefits to developed and developing countries, especially in the context of the world's crises.

Keywords: Virtual assets, virtual asset service providers, non- fungible tokens, digital currency, FATF

قائمة المختصرات

FATF	Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي
VA	Virtual Asset	الأصل الافتراضي
VASPs	Virtual Asset Service Providers	مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
CBDC	Central Bank Digital Currency	العملة الرقمية للبنك المركزي
NFTs	Non-fungible Tokens	الرموز غير القابلة للاستبدال
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
OECD	Organization for economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PwC	Price Waterhouse Coopers	شبكة خدمات مهنية
ECB	European Central bank	البنك المركزي الأوروبي

المقدمة:

يعد قطاع خدمات الأصول الافتراضية VA، من أكثر القطاعات انتشاراً في العديد من دول العالم، وذلك بفضل الثورة التكنولوجية التي نعيشها منذ عقدين، والتي أفرزت أنماط وصور حديثة من التقنيات المالية ساهمت في تعزيز ونمو المنتجات الرقمية، لاسيما داخل القطاع المالي والنقدي، مثل تقنية البلوك تشين Block chain والتي تعد بمثابة البنية التحتية للمعاملات المالية الرقمية، ولعبت الدور الرئيسي في مزاوله الأنشطة المرتبطة بالأصول الافتراضية مثل «العملات الافتراضية والمشفرة- العملات الرقمية للبنوك المركزية وغيرها».

وحقق مقدمى خدمات الأصول الافتراضية VASPs أرباح و ثروات كبيرة نتيجة ممارسة الأنشطة الرقمية مثل تداول العملات المشفرة، وساعد على هذا الأمر غياب التنظيم القانوني والرقابة على هذا القطاع، حيث أن طبيعة وخصائص البيئة الرقمية التي تمارس بها تلك الأنشطة غير خاضعة للرقابة والإشراف لاعتبارات عديدة تختلف من دولة لأخرى.

ويصاحب التطورات التكنولوجية خاصة في مجال ممارسة الأنشطة الاقتصادية تحديات كبيرة أمام المشرعين من أجل إحداث توازن بين أمران أولاً: الحفاظ على الثوابت والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني وثانياً: مواكبة التطورات في مجال الاقتصاد الرقمي بسن تشريعات اقتصادية ومالية ووضع قواعد تلائم هذا التطور الكاسح.

وفرض هذا التطور التكنولوجي الهائل في مجال أنشطة الاقتصاد الرقمي إشكالية هامة تتعلق بالمعاملة الضريبية لأرباح أنشطة الأصول الافتراضية، هذا القطاع الذي بدأ الاعتراف به ووضع أطر قانونية تنظمه في بعض البلدان حول العالم مثل «دولة الإمارات العربية المتحدة»، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم قطاع الأصول الافتراضية، كما صدر قانون خاص بإمارة دبي يتعلق بالأصول الافتراضية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، ومؤخراً صدر قانون اتحادي لفرض ضرائب على الشركات والأعمال رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ .

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة حول بيان الأسس القانونية لفرض ضرائب على أنشطة الأصول الافتراضية، من خلال عرض موقف شرعي عدة دول وبعض المنظمات الدولية ذات الصلة مثل OECD، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل يشكل عدم الاعتراف بقطاع خدمات الأصول الافتراضية عائقاً أمام فرض ضرائب على الأرباح التي يحققها؟

والإجابة على هذا التساؤل تقتضى طرح بعض الأسئلة الفرعية التي من خلالها يمكن وضع أسس قانونية تشكل الإطار العام للمعاملة الضريبية لقطاع خدمات الأصول الافتراضية، وتتمثل فيما يلي:

(أ) ما المقصود بقطاع خدمات الأصول الافتراضية؟

(ب) إلى أي مدى تم الاعتراف بأنشطة الأصول الافتراضية؟

(ج) دور المؤسسات الدولية الفاعلة في إرساء دعائم نظام ضريبي عالمي يتسم بالعدالة ويحقق طموحات البلدان النامية.

(د) كيف يمكن فرض ضرائب على أرباح شركات الأصول الافتراضية؟

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهميتها من الناحيتين النظرية والعملية، فمن الناحية النظرية تبين ماهية قطاع خدمات الأصول الافتراضية، من خلال بيان تعريف الأصول الافتراضية، أنواعها، الشروط والضوابط اللازم توافرها في مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، الناحية العملية، تحاول الدراسة وضع نواة للبحث حول كيفية فرض ضرائب على الأرباح الطائلة التي يحققها مقدمو خدمات الأصول الافتراضية سواء أكان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

منهج الدراسة:

تم إعداد هذه الدراسة من خلال المنهج التحليلي المقارن، حيث إن الموضوع يتسم بالحدثة ولا توجد دراسات كافية حول هذا الموضوع، وهو الأمر الذي شكل صعوبات

أثناء إعداد الدراسة، ولذلك تم الاعتماد بشكل كبير على تقارير ودراسات صادرة عن مؤسسات دولية، وتحليل اتجاهات بعض التشريعات التي قنت أنشطة الأصول الافتراضية، ومدى إمكانية إخضاعها لنظام ضريبي من خلال التشريعات الضريبية المحلية.

وتأسيساً على ما سبق ذكره، يقسم محتوى البحث وفقاً لما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية الأصول الافتراضية.**
 - **المطلب الأول:** تعريف الأصول الافتراضية وأنواعها.
 - **المطلب الثاني:** ضوابط وشروط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- **المبحث الثاني: الإطار القانوني لفرض ضرائب على أنشطة الأصول الافتراضية.**
 - **المطلب الأول:** الجهود الدولية لإرساء نظام ضريبي عالمي (الاتفاق ثنائي الركائز).
 - **المطلب الثاني:** ضوابط فرض ضرائب على قطاع الأصول الافتراضية.
- **الخاتمة.**
- **النتائج والتوصيات.**
- **قائمة المراجع.**

المبحث الأول

ماهية الأصول الافتراضية

برز مصطلح الأصول الافتراضية خلال السنوات القليلة الماضية، كأحد معالم عصر الاقتصاد الرقمي، الذي شهد تحولات جذرية مع الثورة التكنولوجية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هو الأمر الذي كان له بالغ الأثر على النظام النقدي العالمي، وحركة التبادلات المالية عبر الحدود، وكان نتاجاً طبيعياً لذلك تغير سلوك العملاء والأفراد مع هذا التطور، فتم استحداث العملات الافتراضية والرقمية، وباتت تشكل قطاعاً رئيسياً في جل بلدان العالم المتقدم والنامي^(١).

واستناداً لما سبق، فإن البحث عن أطر قانونية تنظم هذه القطاعات التي امتزجت فيها حركة التبادلات والمعاملات بالتكنولوجيا أصبحت ضرورة ملحة تواجه المشرعين، ولذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث، التعرض لمفهوم الأصول الافتراضية وأنواعها وذلك في **المطلب الأول**، ثم نناقش الشروط التي يتعين توافرها في مقدمى خدمات الأصول الافتراضية **بالمطلب الثانى**.

المطلب الأول

تعريف الأصول الافتراضية وأنواعها

التعرف على مفهوم مصطلح الأصول الافتراضية Virtual Assets، يقتضى استعراض موقف بعض الدراسات التي تصدت لوضع تعريف للأصول الافتراضية، وموقف بعض التشريعات العربية التي وضعت تنظيمًا قانونياً لأنشطة الأصول الافتراضية، ثم نوضح أنواع الأصول الافتراضية.

أولاً- تعريف الأصول الافتراضية:

بدايةً وقبل الحديث عن مفهوم الأصول الافتراضية ينبغى الإشارة إلى أنه لا تزال بعض الدراسات والبحوث تستخدم مصطلحات عدة حول هذا الموضوع، فالبعض يطلق عليها العملات الافتراضية، وبعض الدراسات تسميها العملات المشفرة، والبعض الآخر

(١) العملات المشفرة، البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، ٢٠٢٠، ص ٥.

يسمىها بالأصول الافتراضية، وأرى أن هذا خلط قد يتم تبريره في إطار حداثة الموضوع، ولكن المصطلح الدارج والمتعارف عليه العملات المشفرة أو الافتراضية، إضافة إلى أن النشاط الأوسع انتشاراً بقطاع الأصول الافتراضية تداول العملات الافتراضية على اختلاف أنواعها.

ومع ذلك فإن مصطلح الأصول الافتراضية أو المشفرة يعد الأشمل والأعم، فلا يمكن اختزال هذا القطاع في أنشطة وتداولات العملات الافتراضية وأيضاً العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية؛ حيث توجد أيضاً ما تسمى برموز المنفعة أو الرموز غير القابلة للاستبدال، الرموز المدعومة بالأصول المشفرة، رموز السندات^(١).

ولذلك توجد دراسات تشير إلى أنه نظراً لافتقار العملات الافتراضية أو المشفرة للصفات التي توجد بالنقود، يفضل تسميتها بالأصول المشفرة بدلاً من اصطلاح العملات المشفرة^(٢).

تعرف مجموعة العمل المالي (FATF) الأصول الافتراضية بأنها «تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله رقمياً أو نقله أو استخدامه كوسائل دفع، ولا يشمل العملات الورقية، وتتمتع الأصول الافتراضية أو المشفرة ببعض المزايا كتسهيل حركة المدفوعات، السرعة، التكلفة المنخفضة، الوصول للخدمات المالية للفئات التي لا تستطيع الوصول إليها»^(٣). وعرف صندوق النقد الدولي العملات الافتراضية بأنها «تمثيلات رقمية للقيمة صادرة عن مطورين متخصصين إضافة لكونها مدرجة بوحدة الحساب الخاصة بهم»^(٤).

وفى دراسة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي ذهبت إلى أن الأصول المشفرة أو الافتراضية هي تمثيلات رقمية للقيمة تعتمد على عنصر أساسي وهو التشفير الذي يتم من خلال دفتر الأستاذ الموزع، ويكون للمعاملات التي تتم بواسطتها ميزة التأمين وسهولة التتبع ولا تحتاج لسلطة مركزية^(٥).

(١) وليد بن ترديت وطارق عازار «المعالجة الحاسوبية للأصول المشفرة»، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (٤٠)، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠٢٢، ص ٩.

(٢) د. هبة عبد المنعم «واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية»، سلسلة موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد (١١)، فبراير، ٢٠٢٠، ص ١.

(3) <https://www.fatf-gafi.org>

(٤) د. أحمد قاسم فرح «العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلة (١٦)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٧٠٤ وما بعدها.

(5) Katherine Bear, Ruud de Mooij and others, «Taxing Cryptocurrencies», IMF, July 2023, page.5.

وتشير دراسة أخرى صادرة عن مصرف البحرين المركزي بأنها «تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها بصورة رقمية وتحويلها واستخدامها في أغراض الدفع والاستثمار، ولا تشمل العملات الورقية والأوراق المالية والأصول المالية الأخرى الواردة بتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)»^(١).

ووفقاً PWC يُقصد بالأصول الرقمية «حاوية واسعة تشمل أي شيء يمكن إنشاؤه وتداوله عن طريق البلوك تشين Blockchain، ويتم تداول هذه الأصول أو إنشاء أصول رقمية جديدة من خلال تقنية الكتل الموزعة، ومثالها العملات أو الأصول المشفرة، العملات المستقرة، الرموز غير القابلة للاستبدال NFTs، العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية»^(٢).

ويعرف الاتحاد الدولي للمحاسبة IFAC الأصول الافتراضية بأنها «فئة جديدة واسعة من الأصول المدعومة، والتي توزع بواسطة دفتر الأستاذ، وتسمح بتخزين البيانات في عدة ملفات لا مركزية، على شبكة مشتركة تسمح للمستخدمين بتتبع ملكية ونقل الأصول الافتراضية مثل البيتكوين»^(٣).

وبالرجوع لموقف التشريعات الوطنية التي نظمت أنشطة الأصول الافتراضية، نجد مثلاً:

موقف دولة الإمارات العربية المتحدة:

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية.

عرّف الأصول الافتراضية بالمادة رقم (١) بأنها «تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها أو تحويلها رقمياً، ويمكن استخدامها لأغراض الاستثمار، ولا تتضمن عمليات التمثيل الرقمي للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو غيرها من الأموال»^(٤).

(٢) قانون دبي للأصول الافتراضية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، والذي عرف الأصل

(1) Central Bank Of Bahrain, Virtual Assets-Red Flag And Indicators, Guidance for Financial Institution, November 2020, page3.

(2) PWC, Digital Assets- an emerging trend in capital markets, July 2022, page.3.

(3) IFAC, Anti- Money Laundering : The Basics- Virtual Assets. <https://www.ifac.org>

(٤) راجع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزودى خدماتها.

الافتراضي بموجب المادة (١) بأنه «تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، وتشمل الرموز المميزة الافتراضية، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى تحددها السلطة في هذا الشأن».

ويُعد هذا التعريف الذي وضعه المشرع بقانون دبي للأصول الافتراضية، تعريفاً جامعاً مانعاً حدد بصورة واضحة لا تحتمل التأويل الأنشطة التي يتم مباشرتها بواسطة الأصول الافتراضية، سواء أكانت عمليات التداول أو التحويل، ولفظة التحويل من العموم بحيث تشمل تحويل الأصل الافتراضي لعملة قانونية مثل تحويل بيتكوين إلى درهم أو تحويله لعملة رقمية أو افتراضية^(١).

موقف المشرع المصري:

بمطالعة نصوص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ نجد أنه خلا من بيان مفهوم الأصول الافتراضية، ولكنه وضع تعريف للعملات المشفرة، وذلك بموجب نص المادة رقم (١) من القانون سالف الذكر، حيث عرفها «عملات مخزنة إلكترونياً غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنت».

موقف بلجيكا:

تُعد بلجيكا من البلدان، التي شرعت في وضع إطار قانوني لأنشطة الأصول الافتراضية، حيث صدر بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ المرسوم الملكي بشأن الإشراف والرقابة على قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ووضع هذا المرسوم الملكي - الذي دخل حيز التنفيذ مايو ٢٠٢٢ - متطلبات منح ترخيص مزاولة أنشطة الأصول الافتراضية، مثل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وإجراءات مكافحة غسل الأموال^(٢).

(١) زين حسنى «العملات الرقمية بين الحظر والتقنين»، بحث منشور بمجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، عدد

يوليو ٢٠٢٣، ص ٤١٠.

(2) Baker McKenzie, «Belgium New Regulatory regime for virtual currency service providers», Client Alert, March 2022, page.1.

ويتضح مما سبق من تعريفات بشأن الأصول الافتراضية، بغض النظر عن المسميات المختلفة لها فإنها تشترك في بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من أدوات الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

أ) تمثيلات رقمية للقيم التي يتم تخزينها في محافظ إلكترونية، سواء أكانت عملات افتراضية مثل الإيثريوم والبتكوين، أو عملات رقمية تصدر عن البنوك المركزية، أو رموز غير قابلة للاستبدال.

ب) يتم تداول تلك الأصول بصورة رقمية، عن طريق استخدام وسائل تكنولوجية حديثة مثل البلوك تشين، مما يضمن سهولة التعامل عليها وسرعتها وانخفاض تكلفتها؛ حيث لا تحتاج لوجود وسيط في التبادل.

ج) لا تصدر عن سلطة مركزية وتفقد الحماية القانونية في العديد من بلدان العالم، حيث يوجد عدد قليل من البلدان التي شرعت في وضع إطار قانوني لهذا القطاع مثل الإمارات العربية المتحدة.

ولذلك أرى أن الأصول الافتراضية عبارة عن «أحد نماذج الاقتصاد الرقمي، التي امتزجت فيها التكنولوجيا فائقة التطور بالتبادلات المالية، والتي أسهمت في خلق صور متعددة لا حصر لها من القيم المخزنة إلكترونياً، والتي يتم تداولها والتعامل عليها في بيئة رقمية بعيدة عن الرقابة القانونية من الحكومات، وتتمتع بخصائص ومميزات لا نظير لها في التعاملات المالية التقليدية».

ثانياً- أنواع الأصول الافتراضية :

بداية وقبل التحدث عن أنواع الأصول الافتراضية، لابد من الإشارة إلى أن أسواق الأصول الافتراضية، شهدت طفرة ونمو كبيرين، وأصبحت تمارس أنشطتها من خلال بورصات ومنصات تداول خاصة، وساعد على ذلك التوجه نحو تقنين أو وضع إطار قانوني لمزاولة أنشطة الأصول الافتراضية في بعض الولايات القضائية حول العالم.

حيث تشير دراسة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي إلى نمو هذا السوق، خاصة منذ إدخال عملة البتكوين عام ٢٠٠٩، وظهور تقنية البلوك تشين، وظهور صور وأنواع جديدة من تلك الأصول لاسيما العملات الافتراضية، والعملات المستقرة،

والعملات الرقمية التي تصدر عن البنوك المركزية، كما أن القيمة السوقية بلغت ٣ تريليونات دولار نوفمبر ٢٠٢١، ونتيجة للتقلبات التي شهدتها سوق الأصول الافتراضية هبطت قيمته إلى ١ تريليون دولار^(١).

وفيما يتعلق بأنواع الأصول الافتراضية، فإنها تقسم إلى أنواع كثيرة، ومع ذلك يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين على أن يحتوى كل قسم على الأنواع الفرعية من الأصول الافتراضية، وذلك وفقاً لما يلي:

١- الأصول الافتراضية القابلة للتداول.

٢- الأصول الافتراضية غير القابلة للتداول.

(١) الأصول الافتراضية القابلة للتداول:

وتسمى بالقابلة للتداول نظراً لأنها يتم تداولها بين الأفراد داخل مجتمع افتراضي، سواء كان الاستخدام أو التداول ينصب على العملات الافتراضية، أو شراء سلع وخدمات بواسطتها، والمثال النموذجي لهذا النوع من الأصول العملات الرقمية على اختلاف أنواعها.

تشير دراسة إلى أن مصطلح العملات المشفرة موجود من الناحية النظرية قبل صدور العملات الرقمية، وذلك لكون مؤيدى العملات المشفرة شاركوا بعض الأفكار حول كيفية تطوير العملات وتلافى العيوب الموجودة بالنقود الورقية، عن طريق استخدام الأفكار العلمية والقدرات الحاسوبية والرياضية للوصول للنتائج المرجوة^(٢).

ووفقاً لبعض الدراسات فإنه ومنذ ظهور الاسم المستعار الذي ارتبط بوجود العملات الافتراضية Satoshi Nakamoto، تم إنشاء أول عملة افتراضية بالعالم منذ عشر سنوات «عملة البتكوين»، ومنذ ذلك بدأت تظهر العديد من العملات الافتراضية تحمل الخصائص نفسها، ويتم تعدينها من خلال تقنية البلوك تشين^(٣).

(1) IMF , G20 Note on The Macro financial implication of crypto assets, February 2023 page.4.

(٢) وليد بن تردايت، طارق عازار «المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة»، مرجع سابق، ص٥.

(٣) د. أحمد قاسم فرح «العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها»،

مرجع سابق، ص٦٩٨

العملات الرقمية (Digital currencies):

يُعتبر مصطلح العملات الرقمية وفق دراسات عدة المصطلح الأدق، لكونه يحمل في طياته كافة أشكال وصور العملات التي يتم تداولها بشكل رقمي، سواء كانت النقود الإلكترونية أو العملات الافتراضية أو العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية^(١).

أ) النقود الإلكترونية (Electronic Money):

يُعرف البنك الدولي النقود الإلكترونية بأنها وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني مقومة بالعملة القانونية^(٢)، وتوجد عدة صور للنقود الإلكترونية مثل البطاقات الذكية والمصرفية، الشيك الإلكتروني الذي يعد وسيلة دفع متطورة تماثل الشيك التقليدي ولكن بصورة إلكترونية، حيث يحمل ذات خصائص وصفات الشيك الورقي فقط يختلف في طريقة التعامل به^(٣).

ب) العملات الافتراضية (Virtual Currency):

تعد أحد أنواع العملات الرقمية غير المنظمة، والتي يقوم بإصدارها والتحكم بها مجموعة من المطورين، ويتم تداولها بين مجموعة من الأفراد داخل مجتمع افتراضي خاص بهم^(٤)، وتنقسم العملات الافتراضية إلى نوعين:

الأول: العملات المشفرة Crypto Currency وهى عبارة عن أصول يتم الحصول عليها من خلال عملية التعدين Mining، والتي تتم في بعض البلدان التي تتوافر فيها مصادر الطاقة بتكلفة منخفضة، ويتم تداول هذه الأصول أو العملات من خلال منصات متخصصة مثل GDAX، وتعتبر غير مدعومة بأية أصول ولا تصدر بضمانات من البنوك المركزية، وتتسم بالتقلبات السعرية الحادة، وتستخدم في ارتكاب جرائم مالية^(٥).

(١) دراسة العملات المشفرة، دائرة الرقابة والإشراف، مرجع سابق، ص ٨.

(2) Harish Natarajan, Solvej Krause and others, »Distributed Ledger Technology and Blockchain«, World Bank Group, Fintech Notes, No.1, 2017, page 22-26.

(٣) د. هيثم محمد حرمي «النقود الإلكترونية»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٧٢)، يونيو ٢٠٢٠، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص ٥٠١.

(4) European Central Bank, «Virtual Currency Schemes», October, 2012, page.13.

(٥) د. هبه عبد المنعم «توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية»، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠٢٢، ص ٧ وما بعدها.

الثاني: العملات المستقرة Stablecoins وهى أصول افتراضية لكنها أكثر تطوراً من العملات المشفرة؛ نظراً لكونها تتلاشى بعض العيوب الموجودة بالأخير؛ حيث تستمد قيمتها نتيجة ربطها بغيرها من أدوات التثبيت التي قد تكون عملة رسمية أو افتراضية أكثر استقراراً مثل البتكوين.

وتشير دراسة صادرة عن البرلمان الأوروبي إلى أن استقرار هذه العملات يستمد من أنه يتم دعمها بموجب أصول قانونية، أو ربطها بأصول مشفرة مقابلة لها مثل ربطها بعملة البتكوين، أو التحكم في إصدارها من خلال خوارزميات وذلك في حال تجاوز سعرها حداً معيناً^(١).

ج- العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) :

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وفق تعريف بنك التسويات الدولية تُعتبر شكلاً جديداً من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، وتختلف عن الاحتياطيات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي^(٢).

وقد يتساءل البعض ما السبب وراء سعي البنوك المركزية العالمية نحو إصدار عملات رقمية؟

يُعتبر إعلان شركات التكنولوجيا العملاقة عن إصدار عملات مستقرة خاصة بها، واعتمادها استخدام تلك العملات في تسوية قيمة منتجاتها مثل شركة فيسبوك التي أعلنت في وقت سابق عن نيتها إصدار عملة خاصة بها Libra، والتي تغير اسمها لاحقاً (Diem)، وشكل ذلك نقطة الانطلاق والتفكير من جانب المؤسسات المالية والبنوك المركزية العالمية في خوض تجربة إصدار عملات رقمية خاصة بها مثل اليوان الرقمي، اليورو الرقمي .. وهكذا.

بالإضافة إلى السبب السابق فإن مزايا طرح عملات رقمية، يحقق منافع اقتصادية كبيرة والتي من بينها (الشمول المالي - سهولة وسرعة إجراء التبادلات والتحويلات المالية - مواجهة الجرائم المالية التي ترتكب بواسطة العملات الافتراضية والمشفرة -

(1) Angelos Delivorias, «Stablecoins Private-sector quest for cryptostability», European Parliament ,November 2021,page.2.

(٢) د. هبة عبد المنعم: «توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية»، مرجع سابق، ص ١٢.

يجعل البنوك المركزية أكثر قدرة على مسايرة التطورات التكنولوجية ووضع يدها على قطاع عريض من التبادلات والتحويلات المالية التي تتم بطرق غير مشروعة).

ولا يقدر من وجهة نظر الباحث التحديات التي تواجه البنوك المركزية في إصدار تلك العملات في العزوف عن إصدارها، صحيح هناك مشكلات مثل (التصميم - التحول نحوها بصورة قد تفوق قدرة القطاع المصرفي على تلبية احتياج العملاء)، ومع ذلك تبقى منافعها أكبر من التحديات المرتبطة بإصدارها، وإذا ما حاولنا الوقوف على السبب الحقيقي وراء قيام البنوك المركزية بإصدار عملة رقمية نجد أنه ووفقاً لقوانين البنوك المركزية أنها الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود والإشراف على تداولها وحجمها، ولذلك فإن التحول نحو النقد الرقمي بدلاً من التقليدي من صميم عمل البنوك المركزية ووظائفه الرئيسية^(١). وهذا الأمر يقتضى إجراء تعديل فى تشريع المصرف المركزي، مثلما فعل المشرع الإماراتي بإصدار المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مصرف الإمارات المركزي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨؛ حيث ورد بالبند ٤ من المادة (٢) من المرسوم النص على أنه «وفى سبيل تحقيق أهدافه، يتولى المصرف المركزي ممارسة المهام والاختصاصات الآتية:

تنظيم وتطوير البنية التحتية المالية في الدولة، بما في ذلك نظم الدفع الإلكتروني والنقد الرقمي وتسهيلات القيم المخزنة، والإشراف عليها، والحفاظ على سلامتها»^(٢).

(٢) الأصول الافتراضية غير القابلة للتداول (رموز المنفعة NFTs):

تعد الرموز غير القابلة للاستبدال نوعاً من أنواع الأصول المشفرة، وعادة ما يستخدم في إنشائها نوع البرمجة ذاتها التي تستخدم في إنتاج العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثريوم وغيرها، وذلك عن طريق تقنية البلوك تشين وسلسلة الكتل التي تميز بين رموز المنفعة عن طريق بيانات مختلفة، ويتم استخدام رموز المنفعة كعناصر في الألعاب مثل الأفاتار Avatar، أو مبان وقطع أراض موجودة بعالم الميتافرس Metaverse، أيضاً يتم استخدام رموز المنفعة في الأعمال الفنية كاللوحات، وشعارات بعض مشاهير الرياضة والفن، والمقطوعات الموسيقية.

(١) لمزيد من التفاصيل حول مزايا العملات الرقمية للبنوك المركزية انظر: دراستنا المعنونة «العملات الرقمية بين الحظر

والتقنين»، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، عدد يوليو ٢٠٢٣.

(٢) زين حسنى «العملات الرقمية بين الحظر والتقنين»، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

والجدير بالذكر أن عملة الإيثريوم المشفرة هي العملة الأساسية التي يتم استخدامها في إنشاء الرموز غير القابلة للاستبدال، فهي التي تحدد خصائص الرموز التي يتم إنتاجها.

وتشير دراسة إلى أن الرموز غير القابلة للاستبدال NFTs تعد أصولاً مشفرة على سلسلة الكتل، تتضمن خصائص تعريف مميزة، بالإضافة إلى بيانات خاصة تميزها عن غيرها من الرموز، وتستخدم كأداة للتحويل الرقمي للأشياء المادية عن طريق تصميم إصدار رمز فريد من نوعه⁽¹⁾.

إذاً كيف يتم إنشاء أو طريقة الحصول على الرموز غير القابلة للاستبدال؟

بدايةً تسمى عملية الحصول على NFTs «السك الافتراضي»، بعكس الحال في العملات الافتراضية والمشفرة التي يتم الحصول عليها من خلال عملية التعدين والمعادلات الحسابية المعقدة.

وتتم عملية السك للرمز من خلال إنشاء كود أساسي للعقد الذكي، ويتم تحديد خصائص هذه الرموز عن طريق العقد الذكي وإضافتها لسلسلة الكتل، ومن ثم تنشأ الرموز بشكل فردي، ويقوم المستخدمون قبل عملية السك بإعداد محفظة تشفير Crypto Wallet، وذلك للاحتفاظ ببيانات الرموز من خلالها⁽²⁾.

وفى الوقت الحالي ارتفعت قيمة أسواق الرموز غير القابلة للاستبدال، وشهدت نمواً ملحوظاً؛ حيث تباع الأعمال الفنية على شكل رموز بمبالغ باهظة تتجاوز ملايين الدولارات، ويتم عمل تسجيل رقمي لهذه الرموز، وبالتالي نكون أمام حالة ملكية رقمية مخزنها داخل سلسلة الكتل.

حيث يشير تقرير شركة الأبحاث Chainalysis إلى أنه تم استثمار مبالغ ضخمة تفوق حاجز ١٠ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢١ من العملات المشفرة في شراء الرموز غير القابلة للاستبدال⁽³⁾.

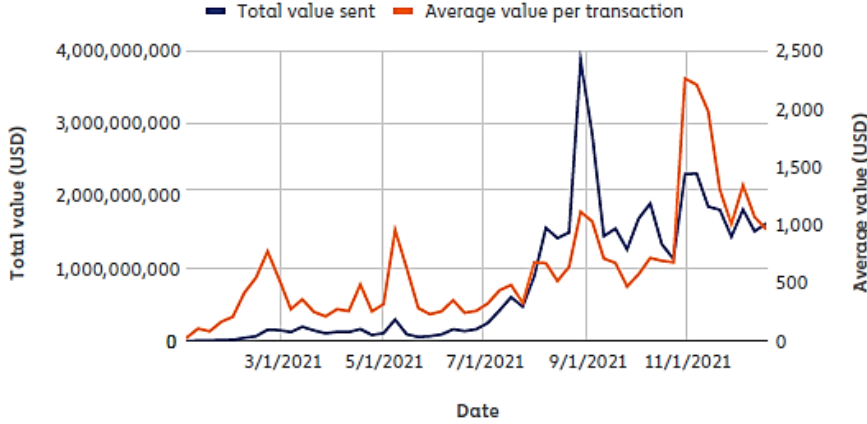
(١) د. نوران يوسف، كريم موفق «المدخل إلى الرموز غير القابلة للاستبدال، من منظور قانوني ومالي»، مجموعة العمل الإقليمية

للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، صندوق النقد العربي سبتمبر ٢٠٢٢، ص٧.

(٢) المرجع السابق، ص١١،١٢.

(3) The Chainalysis 2021 NFT Market Report. <https://www.chainalysis.com>

ويشير الرسم التالي إلى حجم وقيمة العملات المشفرة التي استخدمت في شراء رموز غير قابلة للتداول، وذلك خلال فترة وجيزة تم رصدها بشكل يومي خلال شهر يناير عام ٢٠٢١ وفقاً لبيانات Chainalysis.



- SOURCE:CRPTO CRIME Report, Chainalysis2022.

فمثلاً قام الرئيس التنفيذي لشركة تويتر جاك دورسي بإطلاق أول تعريده له على تويتر كرمز غير قابل للاستبدال بمبلغ ٥, ٢ مليون دولار، أيضاً تم بيع رمز غير قابل للاستبدال لمجموعة من المصنفات للفنان الرقمي بييل في دار مزادات كريستيز بمبلغ ٧٠ مليون دولار^(١).

ووفقاً لإحدى الدراسات فإن الرموز غير القابلة للاستبدال تتميز بعدة خصائص، على النحو الآتي^(٢):

أ) فريدة التصميم ومميزة عن غيرها من الرموز، ويرجع ذلك إلى التعليمات البرمجية الخاصة بها، كما أن المعلومات التي تدرج ضمن سلسلة الكتل المستخدمة في إعداد الرموز بعضها مشفر والآخر يكون معلوماً لحائز أو مالك الرمز.

(١) راجع مقال أندريس غواداموس بعنوان «الرموز غير القابلة للاستبدال وحق المؤلف»، ديسمبر ٢٠٢١. على موقع <https://www.wipo.int>

(2) Kendrick Lau, «Non-Fungible Tokens: A Brief introduction and history», November 2020, page.6.

- (ب) سهولة التتبع وهي ميزة هامة نظراً لتكنولوجيا البلوك تشين التي تتميز بعدم القابلية للسرقة، وحتى في حال سرقة محتوى ما يسهل تتبع، وهذا يعنى أن كل رمز يكون مميزاً وأصلياً، ويمكن التحقق منه في أي وقت.
- (ج) الندرة، وهي من أهم خصائص ومزايا الرموز غير القابلة للاستبدال؛ حيث إن الندرة تضى نوعاً من الطلب والإقبال على شراء الأصل.
- (د) غير قابلة للتجزئة، فكما أنه لا يمكن شراء نصف تذكرة أو كرة أو أي أصل إلا ككل أو وحدة واحدة، كذلك حال الرموز إما شراؤها ككل أو لا.
- (ى) القابلية للبرمجة، أو بمعنى أدق يجتمع فيها أفضل السمات التقنية، وهو ما يجعلها مميزة عن الأصول الافتراضية القابلة للاستبدال التي يتحكم فيها كيانات مركزية، ويمكن أخذها ونقل ملكيتها لشخص آخر، بعكس ذلك الرموز . NFTs

المطلب الثاني

ضوابط وشروط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

تطرقنا في المطلب السابق إلى الحديث عن مفهوم الأصول الافتراضية وبيان أنواعها، والغرض من هذا الأمر إعطاء فكرة واضحة عن قطاع خدمات الأصول الافتراضية، ومدى إمكانية فرض ضرائب على أرباح هذا القطاع وكيفية الاستفادة من تقنين أنشطة الأصول الافتراضية لتجنب المخاطر المرتبطة بممارستها.

وفقاً لدراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي، فإن خدمات الأصول الافتراضية، خلقت جيلاً جديداً من المهنيين، على الرغم من وجود قطاع كبير يفضل القيام بممارسة أنشطة الأصول الافتراضية بأنفسهم، ومع ذلك فإن المزايا التي يقدمها هذا القطاع التي تتمثل في سهولة ممارسته أوجدت نوعاً من الإقبال على التعامل مع الوسطاء المحترفين في قطاع الأصول الافتراضية، وهو الأمر الذي استرعى انتباه جل المؤسسات الدولية وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي (فاتف) لمحاولة وضع أطر قانونية تنظم خدمات الأصول الافتراضية، وفرض نوع من الرقابة عليهم⁽¹⁾.

(1) Nadin Schwarz, Ke Chen and others, «Virtual Assets and Anti-Money Laundering and Combating the Financing of terrorism», IMF, Fintech Notes, 2021, page.6.

وشهدت السنوات الماضية نمواً سريعاً في الأصول المشفرة والمنتجات الرقمية، وكما ازداد هذا الأمر زاد الارتباط بينها وبين النظام المالي الخاضع للتنظيم والرقابة، وهو الأمر الذى جعل صناع السياسات يجتهدون لمراقبة المخاطر الناشئة عن هذا القطاع^(١).

وقد عرفت مجموعة العمل المالي FATF، في الدليل الصادر أكتوبر ٢٠٢١ مقدم خدمات الأصول الافتراضية بأنه «الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذى يقوم بممارسة أي من الأنشطة التالية، سواء لصالحه أو نيابة عن شخص آخر^(٢)»:

أ) التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية.

ب) التبادل بين شكل واحد أو أكثر من الأصول الافتراضية وبعضها البعض.

ج) حفظ وإدارة الأصول الافتراضية أو الأدوات التي تمكّن من التحكم فيها.

د) المشاركة في تقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض أو بيع الأصول الافتراضية.

بدورها قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع تعريف لخدمات الأصول الافتراضية، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١١ لسنة ٢٠٢٢؛ حيث عرف القرار مزود خدمات الأصول الافتراضية بموجب نص المادة (١) بأنها «أي شخص اعتباري يزاول نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المرتبطة بالأصول الافتراضية أو العمليات المرتبطة به لمصلحة شخص أو نيابة عنه، كمشغل منصة الأصول الافتراضية، وسيط الأصول الافتراضية، الحافظ الأمين للأصول الافتراضية، وأي أنشطة أخرى وفق أحكام هذا القرار»^(٣).

كما عرف قانون دبي للأصول الافتراضية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، المقصود بمقدم خدمات الأصول الافتراضية بأنه «الشخص المصرح له من السلطة بمزاولة النشاط».

إذاً ما هي الأنشطة والخدمات المرتبطة بقطاع الأصول الافتراضية؟

(1) Tobias Adrian, Dong He and Aditya Narain, «Global Crypto Regulation Should be comprehensive, Consistent and coordinated», IMF, 9 December, 2021.

(2) FATF, «Virtual Assets and Virtual asset Service providers», October 2021, page.21.

- والجدير بالذكر أن هذا الدليل يعد النسخة المحدثة من دليل الفاتف ٢٠١٨، وذلك بإجراء مشاورات ونقاشات حول متطلبات الخضوع لتوصيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمقدمي خدمات وأنشطة الأصول الافتراضية طبقاً للتوصية رقم (١٥).

(٣) راجع قرار رئيس مجلس الوزراء الإماراتي رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢، الصادر في ديسمبر.

(١) التبادلات:

وهي العملية التي تنصب على مبادلات العملات الافتراضية بالعملات الورقية أو بين العملات الافتراضية بعضها البعض، سواء تمت الخدمة بين المتداولين مباشرة على المنصات الخاصة بذلك أو عن طريق وسطاء محترفين في تقديم خدمات التبادل بين العملات الافتراضية^(١).

(٢) التحويلات Transfer:

وهي العملية التي يتم من خلالها التحويل بين الأصول الافتراضية من شخص لآخر سواء تمت العملية بواسطة مزود الخدمة لصالح نفسه أو بالنيابة عن أطراف الصفقة، فعملية التحويل تنصب على التحويل من محفظة رقمية لأخرى.

وتشير تقارير FATF إلى أنه تم إجراء مراجعتين للتعرف على كيفية قيام السلطات القضائية والقطاع الخاص بتنفيذ المعايير الصادرة عنها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبين إحراز تقدم كبير ومع ذلك ثمة حاجة للمزيد من العمل للوصول للتطبيق العالمي^(٢).

والجدير بالذكر أنه طبقاً للتوجيه الأوروبي الخامس AMLD5/Virtual assets الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إخضاع التحويلات التي تتم داخل قطاع خدمات الأصول الافتراضية لمتطلبات هذا التوجيه، وبموجب اقتراح مفوضية الاتحاد الأوروبي يجب أن تتضمن جميع عمليات التحويل التي تتم داخل قطاع الأصول الافتراضية بالاتحاد الأوروبي البيانات الآتية^(٣):

١- اسم المحول والمحول إليه.

٢- رقم حساب أطراف العملية.

٣- عنوان طرفي العملية، والرقم التعريفي الخاص بهم.

(1) NADINE Schwarz, «Virtual Assets and Anti-Money Laundering», OP, CIT, PAGE, 7.

(2) FATF, «Targeted Update on Implementation of the FATF standards on virtual assets and virtual asset service providers», June 2022. Page.5.

(3) The travel rule : Another step Towards EU Oversight of Crypto. <https://www.lexology.com>

(٣) الحفظ:

يتمثل هذا النشاط في قيام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية VASPs بحفظ أو إدارة الأصول أو الأدوات الافتراضية التي تمكن مالكيها من التحكم فيها والسيطرة عليها^(١).

(٤) تقديم الخدمات المالية، سواء تعلق بتعرض الأصل الافتراضي أو بيعه.

والحديث عن ضوابط وشروط تقديم خدمات الأصول الافتراضية ينبغي أن يصاحبه بيان الموقف القانوني أو الأطر القانونية المنظمة له، وهو الأمر الذي يتم من خلال بيان ما يلي:

أولاً - الخضوع لضوابط مجموعة العمل المالي (FATF):

وقد أخضعت مجموعة العمل المالي «فاتف» أنشطة الأصول الافتراضية للتوصية رقم (١٥) الصادرة عام ٢٠١٨، والتي أدخلت عليها بعض التعديلات لتشمل قطاع خدمات الأصول الافتراضية، وأهم ما جاء بالتوصية رقم ١٥^(٢):

أ) ضرورة إجراء تقييمات على المستوى الوطني من خلال تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك الأغراض الضريبية لا سيما ضريبة القيمة المضافة.

ب) ضرورة قيام مقدمى خدمات الأصول الافتراضية VASPs بنهج قائم على المخاطر والتزامهم بقواعد غسل الأموال أثناء مباشرة أنشطة الأصول الافتراضية.

ج) ينبغي حصول مقدمى خدمات الأصول الافتراضية على الترخيص أو التسجيل لمزاولة النشاط، مع التزامهم بتعيين مشرفين خاضعين لرقابتهم للقيام بمهام تقييم المخاطر.

(1) FATF, «virtual assets and virtual assets service providers», op.cit.page.22.

(2) FATF, «Virtual Assets and Virtual asset service providers», op, cit. page. 55-56.

- ويشير دليل مجموعة العمل المالي المعدل في يونيو ٢٠٢٢ إلى ضرورة قيام السلطات الوطنية بالإسراع في تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال على قطاع خدمات الأصول الافتراضية، وذلك بإصدار تشريع جديد أو إجراء تعديلات، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التنفيذ وتبادل الخبرات.

ثانياً - ضرورة الحصول على ترخيص أو التسجيل:

مزاولة أنشطة الأصول الافتراضية يجب أن يكون مقنناً، ويحكمه إطار قانوني بالدولة التي تسمح بممارسة تلك الأنشطة، وهو الأمر الذي يتعين معه حصول مقدمى خدمات الأصول الافتراضية على ترخيص أو تسجيل في الولاية القضائية التي تباشر فيها أنشطتها الافتراضية.

وفى وقت مبكر عام ٢٠١٣ أصدرت شبكة مكافحة الجرائم المالية FINCEN إرشادات إدارية تتعلق بتبادل أو استخدام العملات الافتراضية، وخلصت إلى أن تقديم خدمات الأصول الافتراضية يعد شكلاً من أشكال تحويل الأموال، وبالتالي يخضع لمتطلبات التسجيل والامتثال للوائح مكافحة الجرائم المالية^(١).

وبالرجوع لتوصيات مجموعة العمل المالي فى هذا الشأن نجد أن التوصية (١٥)، حددت الطرق التي من خلالها يتم خضوع مقدمى خدمات الأصول الافتراضية للرقابة من جانب السلطات، وهيئات إنفاذ القانون، حيث اشترطت ضرورة حصول VASPs على ترخيص أو تسجيل لممارسة النشاط^(٢).

ما الفرق بين الترخيص والتسجيل؟

لم تضع مجموعة العمل المالي تعريفاً محدداً للترخيص أو التسجيل ولكنها اعتمدت كلاهما كطرق قانونية تنظيمية لمقدمى خدمات الأصول الافتراضية، ومع ذلك أقرت بأن البلدان التي تسمح أو تعزز السماح بمباشرة أنشطة الأصول الافتراضية فيها، فإن عليها الاختيار بين أحد الطريقتين، وغالباً يكون الترخيص مرهقاً ويتطلب إجراءات ومعايير محددة يجب توافرها قبل الترخيص بمزاولة النشاط، في مقابل ذلك يعد التسجيل أقل شروطاً مع ضرورة الالتزام بإجراء تقييم بعد تسجيل مقدم الخدمة.

وبالرجوع لقانون دبي للأصول الافتراضية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الأصول الافتراضية، نجد أن المشرع استخدم مصطلح التصريح بموجب نص المادة (٢) ووضع تعريفاً له: «الوثيقة الصادرة عن السلطة التي يسمح بموجبها لمقدم خدمات

(1) PwC, «Global Crypto Regulation Report», 19 December 2022, page.20.

(2) Virtual assets and virtual asset service providers, op. cit. page.43-44.

- والجدير بالذكر أن مجموعة العمل المالي أوصت بضرورة تحديد جهة واحدة بكل دولة تختص بمنح الترخيص أو التسجيل.

الأصول الافتراضية بمزاولة النشاط، أو التى يصرح بموجبها للشخص بممارسة أى أنشطة أو أعمال أو خدمات مرتبطة بالأصول الافتراضية التى تحددها السلطة فى هذا الشأن»^(١).

وأرى أن الفرق بين الترخيص والتسجيل يكمن فى أن عملية الترخيص تستلزم توافر شروط وضوابط فى مقدم الخدمة، ويكون المرجع فى تحديدها قانون الدولة التى سيتم مباشرة النشاط فيها، مثل إمارة دبي التى أنشأت سلطة دبي للأصول الافتراضية كجهة إدارية تنظيمية تتولى الإشراف ومنح تراخيص لمقدمى خدمات الأصول الافتراضية الراغبين فى مزاولة النشاط بدبي.

وفى مقابل ذلك يعد التسجيل إجراءً يتم من خلاله السماح للشخص الطبيعى بمباشرة النشاط، مع الأخذ فى الاعتبار أنه قد يكون مرخصاً بدولة أو ولاية قضائية أخرى، وللتوضيح قد يقوم شخص طبيعى بالحصول على ترخيص من قبل سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، وقد يرغب فى مباشرة النشاط بأبوظبي، هنا تتحقق الجهة المعنية من الترخيص الممنوح له، ويتم تسجيله بسوق أبوظبي المالى العالمى كمقدم خدمات أصول افتراضية بعد استيفاء شروط التسجيل.

وبعد أن بينا ماهية الأصول الافتراضية، وأنواعها وضوابط وشروط تقديم خدمات الأصول الافتراضية، ننتقل فى الجزء الثانى للحديث عن المعاملة الضريبية لأرباح هذا القطاع.

(١) المادة (٢) من قانون دبي للأصول الافتراضية، رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢.

المبحث الثاني

الإطار القانوني لفرض ضرائب على أنشطة الأصول الافتراضية

يشهد الاقتصاد الرقمي بكافة أشكاله وصوره نمواً ملحوظاً، وساعد على هذا الأمر التطورات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأصبحت البيانات data أكثر الأصول الاقتصادية قيمة، وتراجع دور الذهب والبتترول أمام اقتصاد البيانات^(١). وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على الأنظمة الضريبية في جل بلدان العالم التي وقفت عاجزة عن سن قوانين وضوابط تحقق العدالة الضريبية، وتحد من عمليات التهرب الضريبي الدولي، ويُعزى هذا الأمر لسببين :

١- لم تعد الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الاقتصادي العالمي، بل أصبحت الشركات الدولية العملاقة محركاً أساسياً في النظام الاقتصادي العالمي.

٢- التشوهات الضريبية في القوانين الوطنية، وتراجع دور المؤسسات الدولية الفاعلة في إرساء قواعد ضريبية عادلة، بالإضافة إلى وجود الملاذات الضريبية الآمنة، والتي تساعد على التهرب الضريبي الدولي.

حيث تشير دراسة إلى أن الملاذات الضريبية تتمتع بوزن نسبي كبير في الاقتصاد العالمي، وتم تقدير حجم المبالغ التي مرت بملاذات ضريبية ما يشكل ٥٥% من حجم التجارة العالمية، و٣٥% من حجم التدفقات المالية، وثالث الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الدولية، ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٤ شكل حجم الأموال المفقودة ٢٩٠ مليار دولار سنوياً^(٢).

ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي فإن الملاذات الضريبية تكلف الحكومات ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً على هيئة إيرادات ضائعة من ضرائب الشركات، ويمثل نصيب الاقتصادات ذات الدخل المنخفض من تلك الإيرادات الضائعة حوالي ٢٠٠ مليار دولار^(٣).

(١) د. رمضان صديق «الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي»، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٣.

(٢) د. محمود محمد الدمرداش «مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠، ص ٣٢.
<https://jdl.journals.ekb.eg>

(٣) نيكولاس شكسون «التصدى للملاذات الضريبية»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠١٩، صندوق النقد الدولي، ص ٧.

يواجه تطبيق الضرائب على الاقتصاد الرقمي دولياً تحديات ترتبط بقدرة الدول على تطبيق القواعد الضريبية الحالية على الشركات التي تعمل في أنشطة الاقتصاد الرقمي، لاسيما في ظل عدم وجود قواعد ضريبية متفق عليها^(١). وتأسيساً على ذلك، نحاول في هذا المبحث التطرق للمحاولات الدولية لإرساء قواعد ضريبية على الاقتصاد الرقمي، ثم ننتقل للحديث عن معاملة قطاع الأصول الافتراضية ضريبياً.

المطلب الأول

الجهود الدولية لإرساء نظام ضريبي عالمي

(الاتفاق ثنائي الركائز)

بالرجوع للقواعد والمبادئ العامة في الأنظمة الضريبية، وكما تدرس لطلاب كليات الحقوق والتجارة، أن هناك مبادئ عامة ترتبط بفرض الضريبة ومنها مبدأ القدرة المالية والمنفعة، والمحاولة لتطبيق تلك المبادئ لأغراض فرض ضرائب على شركات الاقتصاد الرقمي نجد عوائق تتمثل في أن هذه الشركات أو الأفراد قد لا يرتبطون بالدولة التي تحاول إخضاعهم للنظام الضريبي، وبالتالي لا توجد منفعة تعود عليهم من أداء الضرائب، وهو الأمر الذي جعل تلك القواعد غير ملائمة لهذا التطور، في حين تشير دراسات إلى مبدأ المنفعة المفترضة^(٢).

ومع التوسع في حجم ممارسة الأعمال بشكل رقمي، بدأت بلدان العالم في التصادم بشأن فرض ضرائب على الشركات الدولية، مثلما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حينما قررت بعض بلدان أوروبا فرض ضرائب على شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة، لترد الأولى بفرض ضرائب على منتجات المشروبات الكحولية.

ويكمن سبب المشكلة الرئيسية التي نحاول معالجتها في هذا البحث أن التطور

(١) طارق عبد القادر إسماعيل «الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية»، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص ٤.

(٢) قريب من هذا المعنى د. رمضان صديق «الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي»، مرجع سابق، ويشير سيادته في معرض حديثه عن مبدأ المنفعة أن البعض يتبنى مبدأ المنفعة المفترضة، الذي لا يجعل أساس فرض ضريبة رقمية الانتفاع المادي بخدمات الدولة، وإنما يفترض أن الممول انتفع بشكل ما من خدمات الدولة ونفقاتها العامة.

المتسارع في نماذج الأعمال، والتحويلات الرقمية التي لم يسبق لها مثيل شكلت عائقاً كبيراً أمام المشرعين في كيفية فرض ضرائب على تلك الأرباح. وفي تقرير صادر عن OECD بشأن تداعيات الأصول الافتراضية على الشفافية الضريبية العالمية، أشار إلى أن تنامى هذا السوق وتعاضم أرباحه أدى إلى تآكل الأوعية الضريبية، خاصة مع طبيعة قطاع الأصول المشفرة التي لا تحتاج لوسطاء ماليين، وبالتالي عدم الخضوع لمعايير ومتطلبات إعداد التقارير الضريبية والإبلاغ المشترك CRS⁽¹⁾.

إن إصلاح النظام الضريبي الدولي لمواجهة التحديات الناشئة عن الاقتصاد الرقمي، واستعادة الاستقرار على مستوى النظام الضريبي الدولي، اقتضى قيام المجتمع الدولي بمنع التدابير الأحادية، وتقديم حلول قائمة على التوافق والتشاور، ولذلك كان لابد من حل ثنائي الركائز (تخصيص الأرباح - فرض حد أدنى من الضرائب الدولية)⁽²⁾.

وبالرجوع للاتفاق أو الحل ثنائي الركائز الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢١، بشأن المعالجة الضريبية الناشئة عن التحول للاقتصاد الرقمي، فقد تضمن النص على ما يلي:

المحور الأول: الشركات متعددة الجنسيات MNEs والتي يزيد رقم أعمالها الدولي عن ٢٠ مليار يورو، وتزيد أرباحها عن ١٠٪، يتم احتساب متوسط الأرباح مع تخفيض الحد الأدنى لرقم الأعمال إلى ١٠ مليارات يورو بعد التأكد من سلامة البيانات وتحقق اليقين الضريبي، مع إجراء مراجعة بعد سبع سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ، وتستكمل المراجعة في مدة لا تزيد على عام، كما حددت الاتفاقية معيار الربط الضريبي من خلال فرض ضريبة على الشركة من قبل الدولة التي حققت فيها الشركة أرباحاً لا تقل عن مليون يورو، وبالنسبة للدول التي يقل حجم الناتج الإجمالي عن ٤٠ مليار يورو يتم تحديد الربط الضريبي عند (٢٥٠) ألف يورو^(٣).

وللتوضيح فإن الركيزة الأولى تعتمد على تحديد حصة كل دولة من الضريبة على

(1) OECD, «Crypto-Asset Reporting Framework and Amendments to the common Reporting standard», 22march-29april,2022,page.4.

(2) OECD,G20, «Addressing the tax challenges Arising from the digitalization of the economy», october2020,page.5.

(٣) الركيزة الأولى من الاتفاق الثنائي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. <https://www.oecd.org>

أرباح الشركات الدولية من خلال نسبة الإيرادات التي حققتها الشركة داخل الدولة أو الولاية القضائية إلى نسبة إيراداتها العالمية.

المحور الثاني: يتمركز هذا المحور على تقادى قيام الشركات العملاقة، التي تحقق أرباحًا طائلة في الدول والأسواق التي تقدم فيها منتجاتها دون دفع ضرائب، أو دفع ضرائب بسيطة؛ حيث يقوم هذا المحور على دفع حد أدنى من الضرائب على الإيرادات المحققة بحوالي ١٥٪.

حيث ركز الاتفاق على إلزام الشركات التي يزيد حجم أعمالها السنوي عن ٧٥٠ مليون يورو - على الأقل - بدفع الحد الأدنى الوارد بالاتفاق، وبذلك تتمتع تلك الشركات بالقدرة على الابتكار والمنافسة.

ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن الاتفاق ثنائي الركائز سوف يضمن للبلدان المتقدمة والنامية نصيبًا عادلًا من الضرائب الإضافية على الاقتصاد الرقمي؛ حيث وفقًا للركيزة الأولى سيتم إعادة تخصيص الحقوق الضريبية على أكثر من ١٢٥ مليار دولار أمريكي من الأرباح إلى الولايات القضائية كل عام، في حين تُساعد الركيزة الثانية على تحقيق حد الأدنى من الضرائب يقدر بحوالي ١٥٠ مليار دولار^(١) فمثلًا دولة نيجيريا يقدر حجم الخسائر التي تكبدها نتيجة عدم خضوع الشركات الرقمية للائتمثال الضريبي نظرًا لعدم وجود منشآت دائمة لهذه الشركات في نيجيريا حوالي ١٦٠ مليار دولار^(٢).

وقد يتساءل البعض عن آلية تطبيق الاتفاق ثنائي الركائز للمعالجة الضريبية لأرباح الاقتصاد الرقمي؟ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد التي تكفل التطبيق السليم لبنود الاتفاق، مع منح الدول الأعضاء بالاتفاق المرونة الكافية لاختيار طريقة التطبيق المناسبة لها، سواء تمثلت في تعديل القوانين الضريبية المحلية، أو الرجوع للدليل الصادر عن المنظمة.

وبالتالي يتضح أن هناك محاولات وجهود حثيثة على المستوى الدولي، لوضع أطر

(1) OECD, Frequently asked questions, July 2022. <https://www.oecd.org>

(٢) د. رمضان صديق «الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي»، مرجع سابق، ص ٩، حيث يشير إلى أنه توجد فجوة بين معدل الضريبة الفعلي الذي تدفعه الشركات الرقمية، ومعدل الضريبة الذي تدفعه بقية الشركات، ومثال ذلك: أوروبا تدفع الشركات الرقمية نسبة ٥, ٩٪ بينما تدفع الشركات الأخرى نسبة ٢, ٢٣٪.

وقواعد عامة تُساعد في تحقيق العدالة الضريبية الدولية، فمن غير المعقول أن تستفيد دول دون أخرى من حصة الضرائب العالمية لاسيما البلدان منخفضة الدخل، في ظل الظروف التي تحيط بالاقتصاد العالمي.

وإذا كان الحديث على النحو السابق عن أرباح الشركات الدولية التي تحقق أرباحاً كبيرة في ولايات قضائية مختلفة، وتقوم بالتنصل من التزاماتها الضريبية تجاه البلدان التي تباشر فيها أنشطتها أو تحقق أرباحها بها، فما هو الوضع بالنسبة لقطاع الأصول الافتراضية.

المطلب الثاني

ضوابط فرض ضرائب على قطاع الأصول الافتراضية

عالجت بعض الدراسات التي بحثت في العملات الرقمية الآثار السلبية التي يمكن أن تتحقق جراء التعامل بها ومنها جريمة التهرب الضريبي؛ حيث إن البلدان التي لديها إطار تشريعي يسمح بفرض ضرائب على التجارة الإلكترونية وشركات التكنولوجيا وغيرها من أنشطة الاقتصاد الرقمي تكون معرضة لفقدان الكثير من الإيرادات الضريبية جراء التحايل على المنظومة الضريبية.

وبالرغم من الاتفاق مع وجهة النظر السابقة بشأن تهرب عديد من الشركات التي تعمل في مجال الاقتصاد الرقمي من أداء المستحقات الضريبية، فإنني أفضل استخدام أو معالجة الأمر تحت مسمى «أثر العملات الرقمية على الإيرادات الضريبية»، وليست جريمة التهرب الضريبي لعدة أسباب من بينها: عدم استقرار معظم التشريعات الضريبية على آليات فرض ضرائب على أنشطة الاقتصاد الرقمي - فما بالنسبة لفرض ضرائب على قطاع رقمي يمثل طفرة تكنولوجية في ممارسة الأعمال - كذلك وجود صعوبات تواجه الإدارات الضريبية في التعامل مع كيانات غير مادية، وعدم وجود اتفاق دولي موحد بشأن أنشطة الأصول الافتراضية⁽¹⁾.

وتشير إحدى الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتصميم الضريبي الذي من خلاله يتم التعامل مع العملات المشفرة وتأجيل

(1) لمزيد من التفاصيل، زين حسنى «العملات الرقمية بين الحظر والتقنين»، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

التحديات التي تواجه الإدارات الضريبية كخطوة لاحقة على وضع تصميم نظام ضريبي لتلك العملات⁽¹⁾.

تصنف إحدى الدراسات السياسات الضريبية المفروضة على أنشطة الأصول الافتراضية إلى ثلاث طوائف، الأولى: تشمل البلدان التي تفرض ضريبة دخل Tax Income على العوائد التي يحققها الأفراد أو الشركات من أنشطة العملات الرقمية مثل الأرجنتين وبلجيكا، والثانية: تشمل الدول التي تفرض ضريبة على هذه الأنشطة باعتبار أنها أصول أو سلع تم الحصول عليها لأغراض التملك أو التداول، وتعامل ضريبياً حال تجاوز قيمة العوائد قيمة أصل العملة المشفرة مثل أستراليا والبرازيل، والنوع الثالث: تعتبر العملات الرقمية أموالاً خاصة غير خاضعة للضريبة مثل إيطاليا وكوريا الجنوبية⁽²⁾.

وقد يتساءل البعض حول كيفية تأثير الرقمنة على البيئة الاقتصادية، ودور الدولة في فرض الضرائب بطريقة تجعلها عاجزه عن سد الثغرات التشريعية، أليس من المفترض أن تؤتي التكنولوجيا ثمارها في تعظيم دور الحكومات وتحصيل الإيرادات بشكل يلبي طموحات البلدان، ويساعد في الوقت نفسه على تنافسية الشركات التي تعمل في مجالات الاقتصاد الرقمي؟

تشير الرقمنة مشكلة رئيسية تتعلق بفرض الضرائب باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في العديد من بلدان العالم، فعلى الرغم من أن الرقمنة توفر أدوات جديدة لتنظيم فرض الضريبة سواء للممول أو الإدارة الضريبية، فإنها تزيد بصورة كبيرة من مخاطر التلاعب من جانب الممولين، فخلق بيئة الأعمال عبر الإنترنت تعتبر فرصاً للتطوير وتحديات ضريبية معقدة وفريدة لم يسبق وأن تعرض لها المختصون⁽³⁾.

ولذلك شرعت العديد من البلدان والمؤسسات الدولية المعنية في وضع أطر تنظيمية

(1) Katherine Bear, «Taxing Cryptocurrencies», Op, Cit, Page.10.

حيث تشير هذه الدراسة إلى وجوب وضع العملات المشفرة داخل إطار قانوني سواء تم اعتبارها كدخل أو أصول مالية حتى يمكن وضع معاملة ضريبية مناسبة لها.

(2) Melissa Teoh, Wing Siew and others, «The Regulatory Framework of Digital currencies in malaysia», 2020, International Conference on Humanities, European Proceedings of Social and Behavioural Sciences, page.261.

(3) د. رمضان صديق «الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي»، مرجع سابق، ص ٨٨.

لأنشطة الأصول الافتراضية خلال العامين الماضيين، وهو الأمر الذى يمثل عنصر الثقل في وضع وإرساء أسس للمعاملة الضريبية لأرباح هذا القطاع الهام^(١)، ولذلك سنحاول في خلال السطور القادمة بيان أهمية تقنين أنشطة الأصول الافتراضية من النواحي الضريبية، وكيفية فرض ضرائب على أرباح هذا القطاع.

أولاً - أهمية تقنين أنشطة الأصول الافتراضية من الناحية الضريبية:

تشير دراسة إلى أن مشكلة ترتيب (فرض) ضرائب على العملات الرقمية وما يتبع ذلك من تهرب ضريبي، يتجلى في تصنيف العملات الرقمية إذا ما كانت تعد أصولاً نقدية أو نقوداً، ففي الفرض الأخير لا تفرض عليها ضرائب، وبالتالي لا يتصور أن تكون محلاً لجريمة التهرب الضريبي، بعكس الفرض الأول حيث ستكون ضمن الأنشطة الخاضعة للضريبة^(٢).

يقتضى بيان أهمية التنظيم القانوني لقطاع خدمات الأصول الافتراضية على الإيرادات الضريبية عرض دراسات حالة لبعض البلدان التي وضعت إطاراً تنظيمياً لهذا القطاع ومنها الإمارات العربية المتحدة، والنموذج الآخر للبلدان التي لم تقنن هذا القطاع مثل كندا.

دراسة حالة (١) الإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من البلدان المتطورة، وتمتاز بتنوع هيكل الإيرادات العامة، فلا تقتصر فقط على الإيرادات النفطية، بل تتمتع بهيكل ضريبي مرن يعزز مكانتها على المستوى الدولي، وشرعت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً في إرساء دعائم لقطاع خدمات الأصول الافتراضية من خلال وضع أطر قانونية لهذا القطاع:

أ) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية وأنشطة مزودي خدماتها والذي دخل حيز التنفيذ في ١٥ يناير

(١) للمزيد حول بعض الدراسات التي توضح أهمية وضع نظام لأنشطة العملات الرقمية والأصول الافتراضية. Tobias Adrian, Tommaso Mancini, «Making the digital money revolution work for all», IMF BLOG, 29 July 2021, Fintech. <https://www.imf.org>
ECB, Supervision Newsletter, «Licensing of crypto-asset activities», 17 August 2022.

(٢) أثير صلاح إبراهيم «التنظيم القانوني للعملات الرقمية»، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢١، ص ١٥٥.

٢٠٢٢، والذي بموجبه أسند لهيئة الأوراق المالية والسلع سلطة منح تراخيص مزاولة نشاط الأصول الافتراضية للشركات، وإنشاء منصات افتراضية.

(ب) صدور قانون دبي للأصول الافتراضية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، والذي أسس هيئة مستقلة للإشراف على شؤون هذا القطاع، وتسمى VARA سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، والتي أصدرت بدورها دليل تراخيص أنشطة الأصول الافتراضية، وذلك قبل البدء بمزاولة النشاط، وأصدرت السلطة «اللوائح التنظيمية للأصول الافتراضية - كتيب قواعد الشركة - قواعد الامتثال وإدارة المخاطر - كتيب قواعد التكنولوجيا والمعلومات - كتيب قواعد سلوك السوق... وغيرها»^(١).

(ج) دليل سوق أبوظبي العالمي ADGM والذي حدد الفئات التي يطبق عليها الأشخاص الراغبون في الحصول على ترخيص لممارسة أنشطة الأصول الافتراضية في أبوظبي - الأشخاص الصادر لهم ترخيص بالفعل ويرغبون في مباشرة النشاط في أبوظبي - الترخيص للبورصات الاستثمارية بمباشرة أنشطة الأصول الافتراضية بشرط أن يتضمن الترخيص الصادر لها مباشرة نشاط الأصول الافتراضية - الشخص المرخص له والذي يتعامل في العملات المستقرة»^(٢).

ومما سبق تبين أن قطاع خدمات الأصول الافتراضية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بات له إطار تشريعي لاسيما في دبي، وهو الأمر الذي يعزز ويمكن الإدارات الضريبية من إستيداء حقوق الدولة الضريبية على تلك الأنشطة، سواء كان القائم على مباشرتها شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

فمثلاً: عندما يتم منح ترخيص من قبل VARA لشركة ما لمباشرة أنشطة الأصول الافتراضية، فإن هذه الشركة ستمثل للقواعد والقوانين المعمول بها في الدولة، ومن بينها القوانين الضريبية، وبالتالي ستمكن الإدارات الضريبية من متابعة أرباح الشركة ورقم أعمالها بالتنسيق والتعاون مع سلطة منح الترخيص لمزاولة النشاط.

(1) <https://www.vara.ae>

(2) ADGM, «Guidance-Regulation of Virtual Asset Activities in ADGM.VER04.280922, page.4. <https://www.adgm.com>

دراسة حالة (٢) كندا:

ألقى نشاط الأصول الافتراضية والعملات الرقمية بظلاله على السلطات الكندية، التي لا تزال عملية وضع إطار قانوني منظم لهذا القطاع في مراحل الإعداد، ووفقاً لتقرير PwC فإن الحكومة الكندية أعلنت في نوفمبر من العام الماضي عن مراجعة تشريعية تركز على النقود الرقمية واستقرار القطاع المالي، ولذلك أطلقت استبياناً حول العملات الرقمية سواء المستقرة أو الصادرة عن البنك المركزي^(١).

بدورها قامت وكالة الضرائب الكندية بعدة خطوات لإرساء معاملة ضريبية لأنشطة الأصول الافتراضية، وبصفة عامة فإنها تعتبر منطقتي فرض ضرائب على هذا القطاع عن طريق «التصرف»، وبالتالي فإن امتلاك أو الاحتفاظ بالأصول الافتراضية غير خاضع للضريبة، وتكون المعاملة الضريبية في الحالات الآتية^(٢):

(أ) بيع أو تقديم هدايا من العملات الافتراضية.

(ب) تبادل العملات الافتراضية، وإجراء عمليات تداول عليها سواء بالبيع أو الشراء.

(ج) التحويل بين العملات المشفرة والعملية الرسمية «الدولار الكندي».

(د) استخدام العملات المشفرة في عمليات شراء السلع والخدمات.

ولتوضيح طريقة تعامل وكالة الضرائب الكندية مع أرباح قطاع الأصول الافتراضية، يشير الدليل الصادر عن الوكالة إلى بعض الأمثلة منها:

قامت Alice بعملية بيع عملات مشفرة بقيمة بلغت (٢٤٠) ألف دولار كندي بالعام ٢٠١٧، في حين اشترت عملات مشفرة في العام ذاته بقيمة (٢٠٠) ألف دولار كندي، في هذه الحالة حققت أرباحاً قدرها (٤٠) ألف دولار كندي، وبالتالي يتعين عليها تقديم إقرار ضريبي عن عام ٢٠١٧ عن دخل تجاري قدرة (٤٠) ألف دولار كندي.

وتشير دراسة إلى أن كندا تعد من أوائل البلدان التي اتخذت خطوات نحو فرض ضرائب على العملات الرقمية - على الرغم من اعتراف المشرع الكندي بأن هذا الأمر ينطوي على صعوبات عديدة - نظراً لأن المشرعين في معظم الولايات القضائية الكندية

(1) PwC, «Global Crypto Regulation Report», Op, Cit., page.30.

(2) Canada Revenue Agency, «Guide For Cryptocurrency Users and Tax Professionals». <https://www.canada.ca>

لم يعترفوا بها كعملة رسمية، ومع ذلك ترى وكالة الإيرادات الكندية أنه يجب التعامل مع العملات المشفرة كسلعة لأغراض فرض ضريبة على الربح أو الدخل المحقق، نتيجة التعامل بهذه العملات^(١).

ثانياً- آليات فرض ضرائب على قطاع الأصول الافتراضية:

يشير أحد التقارير الصادرة عن OECD بشأن فرض ضرائب على العملات الرقمية إلى أنه توجد تحديات كبيرة تتعلق بالسياسة الضريبية التي تنشأ عن استخدام العملات الرقمية، وهو الأمر الذى يشكل تحدياً كبيراً أمام الإدارات الضريبية، على الرغم من قيام بعض البلدان باتخاذ خطوات على أرض الواقع بشأن المعاملة الضريبية لهذا القطاع ومع ذلك مازالت توجد معوقات كبيرة^(٢).

ولكى يتم فرض ضرائب على أنشطة الأصول الافتراضية «العملات الرقمية» يجب أولاً الاعتراف بها من الناحية القانونية وتصنيفها على أنها أموال أصول أو الاعتراف بها كأنظمة دفع أو نقود إلكترونية يمكن تداولها، ولذلك يتعين على التشريعات الضريبية الاعتراف بها وعدم تجاهلها، وضرورة إدراجها ضمن مصادر الدخل الخاضع للضريبة^(٣).

قامت OECD بإجراء استبيان في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢٠ حول وضع العملات الافتراضية فى التشريعات الضريبية من حيث تعريفها وتصنيفها، وذلك لأغراض المعاملة الضريبية سواء ضريبة ملكية أو ضريبة قيمة مضافة VAT أو ضريبة الدخل، وشاركت أكثر من ٥٠ دولة في هذا الاستبيان، وتبين من عدة بلدان مشاركة أنه لم تتطرق التشريعات الضريبية لمفهوم الأصول الافتراضية^(٤).

(١) د. أحمد عاشور «مستقبل السياسات الضريبية فى مصر»، مجلة آفاق اقتصادية، العدد (٦)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، مايو ٢٠٢١، ص ٤٧-٤٨.

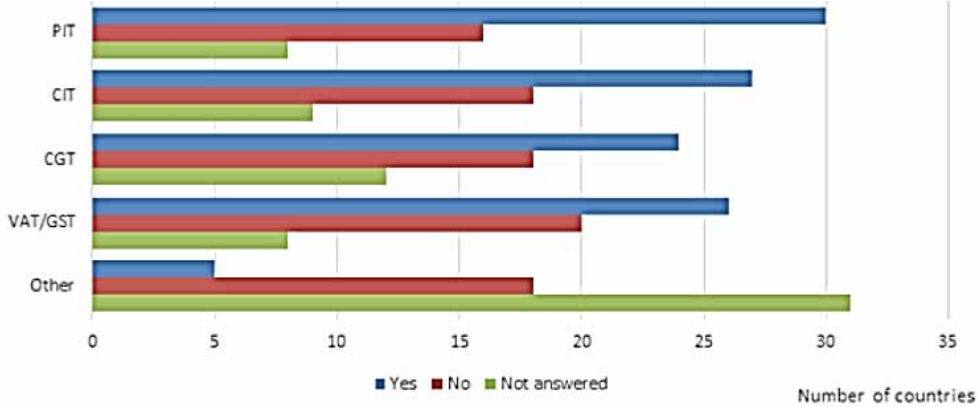
(2) OECD, «Taxing Virtual Currencies, An Overview of tax treatments and emerging tax policy issues», 2020, page.7.

ويطرح هذا التقرير بعض التساؤلات حول التحديات التى تواجه الإدارات الضريبية، مثل كيفية التعامل مع الدخل الناتج عن هذه الأصول سواء للضرائب المباشرة أو غير المباشرة؟ كيفية تعامل إدارات ضريبة القيمة المضافة مع أرباح هذه الأصول؟

(٣) د. كريمة حسن محمد «إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبى والضريبى للعملات الرقمية»، ديسمبر ٢٠١٩، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد (٢)، ص ١٨١-١٨٢.

(4) OECD, Op.Cit.page.21.

ويشير الرسم التالي إلى مدى التقدم الذي أحرزته الولايات القضائية المختلفة بشأن وضع قواعد للمعاملة الضريبية لقطاع الأصول الافتراضية.



- Source: Taxing Virtual currencies, OECD.

حيث تبين من خلال الاستبيان الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي للوقوف على مدى التقدم في المعالجة الضريبية للعملات الرقمية على مستوى ولايات قضائية مختلفة، قيام عدد قليل من البلدان بالإجابة على نتيجة الاستبيان، وبعض البلدان لم تتخذ خطوات في سبيل معالجة أرباح العملات الرقمية ضريبياً.

وأرى أن المعاملة الضريبية لأرباح قطاع خدمات الأصول الافتراضية تقتضى تحقق بعض الشروط على النحو التالي:

- ١- وجود اعتراف من المشرع بأنشطة الأصول الافتراضية، ووضع قواعد لمعاملتها سواء بتشريعات الضرائب أو تضمين القانون الخاص بتنظيمها قواعد تقضى بإلزام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بالقوانين السارية.
- ٢- تحديد طبيعة الأصول الافتراضية للأغراض الضريبية، سواء دخل أو أصل أو نشاط تجارى... وهكذا لتطبيق النظام الضريبية المناسب.
- ٣- وضع قواعد ضريبية من خلال إصدار كتيبات أو دليل للإدارات الضريبية تتسم بالمرونة وتسهل تطبيق المعاملة الضريبية لأنشطة الأصول الافتراضية وتبتعد عن الغموض؛ حتى لا تكون الإدارة الضريبية في مواجهة صعوبات تتعلق بالتفسير

والتطبيق، وفى الوقت ذاته تشجع قطاع الأصول الافتراضية، وتجعله أكثر تنافسية.

فمثلاً توجد بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من أنها تصنف ضمن أكثر البلدان استخداماً للعملة الرقمية، قامت بإعفاء الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها من الضرائب، بهدف التوسع في ممارسة هذا النشاط^(١).

وفقاً لشركة Binance فإن المعاملات المتعلقة بالعملة الرقمية والتي تخضع للضرائب تتمثل في «بيع العملات الرقمية مقابل العملات المحلية- تداول عملة رقمية مقابل عملة رقمية أخرى- إنفاق العملات الرقمية في ولايات قضائية مثل أمريكا والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا في شراء سلع وخدمات - الحصول على عملات رقمية عن طريق التوزيعات المجانية أو التعدين أو سلسلة الكتل»^(٢).

وبمحاولة تطبيق القواعد السابقة بشأن أنشطة الأصول الافتراضية وفق تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، نجد أن المشرع الاتحادي وضع القواعد والأسس التي من خلالها يمكن فرض ضرائب على قطاع الأصول الافتراضية، وذلك على النحو التالي:

عرف قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، الشخص بأنه «الشخص الطبيعي أو الاعتباري»، كذلك الأمر بالنسبة لتعريف المصدر «أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بإصدار الأصول الافتراضية».

تضمن المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، تعريف الأعمال بموجب نص المادة (١) بأنها «أي نشاط يمارس بنظام واستمرارية واستقلالية من قبل أي شخص وفى أي مكان، مثل النشاط الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الحرفي أو المهني أو الخدمي أو أنشطة التنقيب أو أي نشاط آخر يتعلق باستعمال الممتلكات المادية أو غير المادية».

حددت المادة رقم (١٢) من القانون سالف الذكر المقصود بالدخل الناشئ في

(١) د. كريمة حسن محمد «إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعملات الرقمية»، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢) مقال منشور على موقع بينانس بعنوان «كيف تفرض الضرائب على العملات الرقمية؟» <https://acadmy.binance.com> تاريخ

الإطلاع ٢مايو ٢٠٢٣.

الدولة والذي يخضع للضريبة، واتسم التحديد الوارد بهذا النص بالشمول بحيث يغطي عدة صور من الدخل سواء من قبل المقيم أو غير المقيم.

وورد بالبند (ج) بأن الدخل الناشئ بالدولة «إذا تم تحقيقه أو استحقاقه بأي شكل كان من أنشطة تم تنفيذها في الدولة أو من أصول موجودة داخلها أو من رأس مال مستثمر فيها أو من حقوق مستخدمة فيها أو من خدمات تم تقديمها أو الاستفادة منها في الدولة»^(١).

ورد بالمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضريبة القيمة المضافة تعريف الأعمال بالمادة رقم (١) «أي نشاط يمارس بنظام واستمرارية واستقلالية من قبل أي شخص وفي أي مكان، كالنشاط الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو المهني أو الحرفي أو الخدمي أو أنشطة التنقيب أو ما يتعلق باستعمال الممتلكات المادية وغير المادية»^(٢).

وباستقراء نصوص التشريعات الضريبية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نجد أنها تمهد الطريق أو تسهم في فرص إرساء معاملة ضريبية واضحة لأرباح أنشطة الأصول الافتراضية، وذلك على اعتبار أنها من أوائل البلدان في العالم والمنطقة العربية التي وضعت إطاراً قانونياً لهذا القطاع، وبالتالي تجاوزت العقبة الأولى في سبيل فرض ضرائب على أنشطة هذا القطاع.

كما أن هيكل التشريعات الضريبية سواء ضريبة الشركات والأعمال أو قانون ضريبة القيمة المضافة تضمن نصوصاً واضحة في آليات فرض الضرائب بصفة عامة، ونص على الأنشطة الخدمية، وذلك في سبيل تحديده للأعمال الخاضعة للضريبة.

وعلى الرغم من المزايا السابقة فإن الأمر يحتاج لتدخل من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب بالتنسيق مع سلطات منح تراخيص مزاولة أنشطة الأصول الافتراضية، لوضع قواعد محددة تتعلق بنقاط جوهرية أهمها:

(١) المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

(٢) المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢، بشأن ضريبة القيمة المضافة.

أ) وضع تعريف محدد لطبيعة الدخل المحقق نتيجة مزاولة نشاط الأصول الافتراضية للأغراض الضريبية.

ب) وضع أطروقات للتعامل مع الشركات التي يصدر لها ترخيص من قبل السلطة المختصة تتعلق بالقواعد الخاصة بالفحص الضريبي بما يتوافق مع طبيعة تلك الشركات والنشاط الذى تزاوله، يتضمن تحديد نوع المعاملات الخاضعة للضريبة.

ج) تحديد شكل الإقرار الضريبي سواء للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية.

الخاتمة

فرض قطاع خدمات الأصول الافتراضية وجوده على ساحة الاقتصاد العالمي، وبات عنصراً هاماً في حجم التبادلات المالية العالمية، وهو الأمر الذي حدا بالعديد من بلدان العالم إلى التفكير بوضع أطر قانونية لهذا القطاع، الذي يشهد يوماً تلو الآخر تطورات كبيرة، وذلك بفضل التقنيات المالية الحديثة والتي يأتى على رأسها تقنية Blockchain التي أحدثت نقلة نوعية في مجال ممارسة الأعمال.

وفى الوقت الذى يراقب فيه صناع القرار تطورات أسواق العملات الافتراضية والمشفرة، ظهر نوع جديد من الأصول الافتراضية غير القابلة للاستبدال NFTs والتي تشكل نمطاً أكثر حداثة وتطوراً من العملات الافتراضية، وأمام كل هذه التحديات باتت ضرورياً البحث عن أطر قانونية لتقنين أوضاع قطاع الأصول الافتراضية، ليس ذلك فحسب بل محاولة الاستفادة من أرباح هذا القطاع وإرساء دعائم نظام ضريبي على الأرباح التي يحققها، وهو الأمر الذى حاولت من خلال هذه الدراسة المتواضعة معالجته والوقوف على أسس المعاملة الضريبية لأنشطة الأصول الافتراضية.

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج:

- أحدثت التقنيات المالية الحديثة طفرة غير مسبوقة في ممارسة الأعمال، وأسهمت في اتساع حجم الاقتصاد الرقمي من خلال استحداث نماذج أعمال متطورة مثل: العقود الذكية - الرموز غير القابلة للاستبدال.
- بات قطاع خدمات الأصول الافتراضية جزءاً أصيلاً من الاقتصاد الرقمي، وشرعت بعض البلدان حول العالم في اتخاذ خطوات نحو وضع أطر قانونية تنظم شؤون هذا القطاع، والأشخاص مقدمى خدمات الأصول الافتراضية.
- ما زلنا أمام حالة من الفراغ التشريعي على المستوى الدولي وعدم وجود موقف موحد من قبل المؤسسات الدولية الفاعلة بشأن الاعتراف بقطاع خدمات الأصول الافتراضية، لاسيما في المنطقة العربية؛ حيث لم تتخذ خطوات حول تقنين هذا النشاط سوى من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة.

- تعاملت بعض السلطات الضريبية مع أرباح شركات الأصول الافتراضية مثل كندا من خلال تحديد ماهية الدخل المحقق، ونوع المعاملات التي تفرض عليها ضرائب بشأن تداول العملات الافتراضية.
- لم ترد نصوص قانونية صريحة بجل التشريعات الضريبية، تقضى بفرض ضرائب على أرباح هذا القطاع، ومع ذلك يمكن التعامل معها للأغراض الضريبية في ضوء تشريعات ضرائب الشركات أو القيمة المضافة.

ثانياً- التوصيات:

- يتعين على المؤسسات الدولية التنسيق والتشاور فيما بينها لإرساء دعائم تنظيمية لقطاع الأصول الافتراضية، سواء من جانب صندوق النقد الدولي - بنك التسويات الدولية - مجموعة العمل المالي... وغيرها من المؤسسات المعنية.
- ضرورة وضع أطر للمعاملة الضريبية لأرباح قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- أوصى المشرع الإماراتي بضرورة تحديد نوع الدخل الخاضع للضريبة على وجه الدقة بشأن أنشطة الأصول الافتراضية، وتحديد طبيعة الأصل الافتراضي للأغراض الضريبية؛ حيث تختلف معاملة الدخل المحقق من جانب الشخص الطبيعي عن دخل الشركة المرخصة لمزاولة تلك الأنشطة.
- التنسيق والتشاور فيما بين السلطات الضريبية وسلطات منح تراخيص مزاولة خدمات الأصول الافتراضية، سواء تعلق بالإقرار الضريبي، أو نوع التصرفات الخاضعة للضريبة.
- يتعين على المشرعين منح بعض المزايا الضريبية لقطاع خدمات الأصول الافتراضية؛ لجذب حجم الأعمال وإدخالها ضمن منظومة الاقتصاد الرسمي ولتكون داعماً قوياً للامتثال الضريبي الطوعي من جانب العاملين بهذا القطاع.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- **أثير صلاح إبراهيم** «التنظيم القانوني للعمليات الرقمية»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق - جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢١.
- **د. أحمد عاشور** «مستقبل السياسات الضريبية في مصر»، مجلة آفاق اقتصادية، مركز المعلومات - رئاسة مجلس الوزراء، مايو ٢٠٢١.
- **د. أحمد قاسم فرح** «العمليات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطره»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ٢٠١٩.
- **د. رمضان صديق** «الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي»، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.
- **زين حسنى** «العمليات الرقمية بين الحظر والتقنين»، دراسة منشورة، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شركة دبي، عدد يوليو ٢٠٢٣.
- **طارق عبدالقادر إسماعيل** «الضرائب على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية»، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبى، ٢٠٢١.
- **د. كريمة حسن محمد** «إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي والضريبي للعمليات الرقمية»، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، ٢٠١٩.
- **د. محمود محمد الدمرداش** «مكافحة التهرب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠.
- **د. نوران يوسف، كريم موفق** «المدخل إلى الرموز غير القابلة للاستبدال»، مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢.
- **نيكولاس شكسون** «التصدى للملاذات الضريبية»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩.

- د. هبة عبد المنعم، واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية، سلسلة موجز سياسات، صندوق النقد العربى، ٢٠٢٠.
- -----، توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربى، ٢٠٢٢.
- د. هيثم محمد حرمى «النقود الإلكترونية»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ٢٠٢٠.
- وليد بن تردايت وطارق عازر «المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة»، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربى، ٢٠٢٠.
- العملات المشفرة، دراسة صادرة عن دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات، البنك المركزي الأردنى، ٢٠٢٠.

مقالات:

- كيف تفرض الضرائب على العملات الرقمية؟ منشور بموقع أكاديمية:
- Binance <https://acadmy.binance.com>.
- إندريس غواداموس «الرموز غير القابلة للاستبدال وحقوق المؤلف»، ديسمبر ٢٠٢١. منشور على موقع <https://www.wipo.int>

التشريعات والقرارات:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضريبة القيمة المضافة.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن الضريبة على الشركات والأعمال.
- قرار رئيس مجلس الوزراء، الإمارات العربية المتحدة رقم (١١١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Angelos Delivorias, «Stablecoins Private -Sector quest for cryptostability», European Parliament, 2021.

- Harish Natarajan, Solvej Krause and others, «Distributed Ledger Technology and blockchain», World Bank Group, 2017.
- Kendrick Lau, «Non-fungible Tokens: A brief introduction and history», 2020.
- Katherine Bear, Ruud de Mooij and others «Taxing Cryptocurrencies», IMF, July 2023.
- Nadin Schwarz, Ke Chen and others, «Virtual assets and Anti-Money Laundering and combating the financing of terrorism», IMF, Fintech Notes, 2021.
- Melissa Teoh, Wing Siew and others, «The Regulatory framework of digital currencies», International Conference on Humanities, 2020.
- Tobias Adrian, Dong He and Aditya Narain, «Global crypto regulation should be Comprehensive, consistent and coordinated», IMF, 2020.
- OECD, «Taxing Virtual currencies , An overview of tax treatments and emerging tax policy issues», 2020.
- OECD, «Frequently asked questions», 2022. <https://www.oecd.org>
- OECD, «Crypto asset reporting framework and Amendments to the common reporting standard», 2022.
- IMF, G20,»Note on the macro financial implication of crypto assets», February, 2023.
- PwC, «Global Crypto regulation report», 2022.
- PwC, «Digital assets- an emerging trend in capital markets», 2022.
- IFAC, Anti-Money Laundering: The basics Virtual assets. <https://www.ifac.org>
- ECB, «Virtual Currency Schemes», 2012.
- ECB, Supervision Newsletter, «Licensing of Crypto-asset activities», 2022.
- FATF, «Virtual assets and Virtual asset service providers», October, 2021.
- FATF, «Targeted update on implimentation of the FATF standards on virtual asset and virtual asset service providers», 2022.
- ADGM, »Guidance regulation of virtual asset activities in ADGM», VER04. 280922.

- Central Bank Of Bahrain, «Virtual asset- Red flag and indicators», Guidance for financial institutions, 2020.
- Baker Mckenzie, «Belgium new regulatory regime for virtual currency service providers», 2022.
- The Chainalysis 2021 NFT Market report. <https://www.chainalysis.com>
- The Travel Rule: Another step towards EU oversight of crypto. <https://www.lexology.com>
- Canada Revenue agency, «Guide for crypto currency users and tax professionals. <https://www.canada.ca>

